

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التصوّرات الفلسطينية عن آليات إخضاع المرأة، وتعتمد على دراسة حالات من أربع قرى فلسطينية. اعتمدت الدراسة على أسلوب البحث الكيفي الإثنوغرافي. تمّ إجراء الدراسة على مرحلتين؛ حيث اعتمدت أسلوب النظرية المثبتة في الميدان، بحيث تمّ إجراء الجزء الأول دون الرجوع إلى نظريات محدّدة، وتمّ توجيه أسئلة عامة حول التصوّرات الفلسطينية عن آليات إخضاع المرأة وشملت العينة تسع حالات دراسية، تم اختيارها لقربها من الباحث وذلك للتأكد من مصداقية المعلومات قدر الامكان، وتلخصت هذه الاليات في؛ الخطاب الذكوري السائد، ثم سلطة المجتمع، ثمّ العنف، ثمّ العقاب الاقتصادي.

الخطاب الذكوري وسلطة المجتمع استمدت قوتها بحسب المدروسين من الدين، الذي فيه ميزات إضافية للرجل على المرأة بحسب مشيئة الله. لكن ظهر في هذا تناقض لافت للنظر حيث إنّ هذا التمييز الديني ينظر إليه المدروسون بشكل إيجابي وليس سلبي. وهو يرتب لهم حياتهم ويرضون به بل ويسعون للحفاظ عليه طاعة لله. أما عند حديثهم عن سلطة المجتمع والعادات والتقاليد يرفضون وبشدة نفس السلوكيات التي رضوا عنها عند الحديث عن الدين. هذا التناقض شكل محور الجزء الثاني من الدراسة والذي تمّ إجراؤه بدراسة ست حالات، وتمّ توجيه أسئلة للكشف عن هذا التناقض ومحاولة بيان أسبابه، وتمّ تفسيره - بحسب البحث - إلى الخوف من الإبعاد من الخطابات الدينية؛ بحيث تمارس هذه الخطابات سلطة في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي أي حديث خارجها يعتبر خروجاً عليها وبالتالي ممكن أن يتعرّض الفرد في المجتمع إلى الإقصاء من الخطابات الدينية وبالتالي يجد نفسه في صراع أعمق وأبعد من مجرد حرية المرأة أو إخضاعها.

في النهاية تحاول الدراسة الخروج ببعض الملاحظات والتي مصدرها بعض الحالات الدراسية مثل ملاحظة التغيير في الخطاب الذكوري بحيث بدأ يستوعب خروج المرأة للعمل ويقبل مشاركتها في المجال العام تحت وطأة التغيرات الاقتصادية وازدياد متطلبات الحياة وكمالياتها، في إشارة إلى تأثير التغيرات المادية على البنية الفوقية مما يشكل خرقاً للخطابات الذكورية والدينية بشكل لا تستطيع تلك الخطابات مجاراته، لأنها بمجملها لا وجود لها إلا بقدر ما يبذل أفرادها أنفسهم من أجل بقائها.